مصر
2020-10-2

مكافآت الفشل استمرار الحكم العسكري في مصر

ترجمات منتدى العاصمة

منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية

@CAPITALFORUM1

الفهرس

نبذة مختصرة.....1

تشكل الحكم العسكري الراسخ 2

رسوخ الحكم العسكري.....3

مقارنة بين عبدالناصر والسيسي.....10

قوة الجيش الناعمة والصلبة 19

الآثار المترتبة على المؤسسات والمنظمات المدنية.....23

الدعم الخارجي للجيش 24

العواقب ومستقبل الحكم العسكري.....26

نبذة مختصرة

اضطر الجيش المصري الذي ظل متورطًا لمدة خمس سنوات تقريبًا في حرب خاسرة في اليمن، إلى التعامل مع هزيمة ساحقة في يونيو ١٩٦٧. وفي حين أدت هزائم مماثلة في أماكن أخرى مثل الأرجنتين واليونان، إلى إبعاد الجيوش من السلطة. إلا أنه في مصر، تمكن عبدالناصر من إنقاذ حكمه والسيطرة على الجيش عبر تطهير عناصر القيادة العليا، وقمع حركة الاحتجاج الوليدة، ودعوة السوفييت إلى إعادة بناء قواته المسلحة وبشكل أساسي بناء قيادة الجيش.

بعد نصف قرن أصبح الجيش يسيطر بقوة أكبر على مصر بعد تغلبه على التحديات المتتالية لسلطته بما في ذلك محاولة السادات لتمدينه، والموجة الثالثة العالمية للديمقراطية، وجهود مبارك لتوريث عائلته، وانتفاضة ٢٠١١، وفترة حكم الإخوان لمدة عام واحد.

إن الإصرار السياسي للجيش المصري عمليا لا مثيل له في المنطقة أو في العالم. بعد تتبع التطور التاريخي للحكم العسكري من عام ١٩٦٧، يستكشف هذا المقال القواعد الهيكلية لاستمرار قوة الجيش قبل تقييم

العواقب السلبية الساحقة لهذا الحكم العسكري الممتد بشكل ملحوظ لبلد مثل مصر كانت في يوم من الأيام دولة عربية رائدة.

تشكل الحكم العسكري الراسخ

شكلت الهزيمة الكارثية في حرب عام ١٩٦٧ أكبر تحدٍّ للحكم العسكري في مصر. ففي عام ١٩٥٤ أُجهضت محاولة الرئيس محمد نجيب لاستعادة الحكم المدني بسبب ما كان بمثابة انقلاب ثان بقيادة جمال عبد الناصر. بعد ذلك بعامين طُرد الجيش المصري من شبه جزيرة سيناء من قبل القوات الإسرائيلية التي تواطأت مع البريطانيين والفرنسيين، لكن هذه الهزيمة الكارثية استوعبها النظام وتحولت من طرف عبد الناصر إلى نصر سياسي أنقذ حكمه وحكم الجيش.

في عام ١٩٧٣ انتهت حرب أكتوبر التي سوقها الرئيس السادات على أنها انتصار ساحق ضد إسرائيل بالرغم من سيطرة الأخيرة على الجانب الغربي من قناة السويس بأكثر مما تمكنت القوات المصرية من التمسك به على الضفة الشرقية، مع رجحان نسبة الضحايا لجانب إسرائيل بمعدل أربعة إلى واحد[1]. ولكن مرة أخرى أُنتزع النصر السياسي من فكي ما يرقى إلى هزيمة عسكرية من خلال المناورات السياسية للرئيس المصري، مما حافظ على حكم السادات وحكم الجيش.

وفي عام ١٩٨١ أدى اغتيال السادات على أيدي ضباط من الجيش، وربما بتواطؤ من القيادة العليا إلى إنهاء جهود السادات الساعية لاستبدال حكم الجيش بحكم مدني[2]. كما باءت جهود الرئيس مبارك لهندسة خلافة ابنه المدني له في الرئاسة بالفشل عندما انحاز الجيش لانتفاضة عام ٢٠١١ التي أدت بعد فترة اضطرابات إلى إيجاد حكم مشترك بين الإخوان المسلمين والجيش ثم إلى انقلاب يوليو ٢٠١٣ الذي أزاح الإخوان وأعاد الدولة بشكل أساسي إلى نقطة البداية، وهي الحكم العسكري المباشر المفروض منذ يوليو ١٩٥٢.

بعبارة أخرى كانت الهزيمة الكارثية في يونيو ١٩٦٧ مجرد صدمة أخرى- وإن كانت شديدة الخطورة- في طريق استمرار حكم الجيش للدولة المصرية. إن الانتفاضات ضد الحكم من قبل الطلاب والعمال في فبراير

1-Hazem Kandil, Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt (London: Verso, 2012), 143.

2 - المصدر السابق ص (171-174)، التفسير البديل لاغتياله هو أن السادات أضعف المخابرات العامة والمخابرات العسكرية كجزء من استراتيجيته لبناء جهاز أمن الدولة كقوة موازنة للجيش. وكنتيجة غير مقصودة، تمكن القائد الاستراتيجي لجماعة الجهاد الإسلامي والمقدم بالمخابرات الحربية عبود الزمر من تجاوز الإجراءات الأمنية في يوم الاغتيال، والتي كان من المقرر أن تشمل إزالة إبر إطلاق النار من جميع الأسلحة التي يحملها الجنود المشاركون في العرض.

ونوفمبر ١٩٦٨ تعرضت للقمع بلا رحمة بطريقة تشبه إلى حد كبير تلك التي استخدمها الجيش والأجهزة الأمنية ضد المعارضة منذ ٢٠١١. ويظل الحكم العسكري في عهد السيسي منذ يوليو ٢٠١٣ أكثر وضوحًا وعلى درجة أكبر من القمع أكثر من أي وقت مضى منذ عهد عبدالناصر مما يعكس ركودًا سياسيًّا عميقًا.

باختصار جرى إحباط التطور السياسي للجمهورية المصرية منذ لحظة ولادتها من قبل الجيش الذي نجح في الاحتفاظ بالسلطة في مواجهة إخفاقاته المتكررة وجهود الآخرين المتقطعة لاستبداله. تستكشف هذه المقالة القواعد الهيكلية لاستمرارية حكم الجيش قبل تقييم العواقب السلبية الساحقة لهذا الحكم العسكري الذي طال أمده لما كان في السابق بلدا عربيا رائدا.

رسوخ الحكم العسكري

مثلما ذكرنا فشلت الهزيمة العسكرية المدوية التي حدثت في حرب عام 1967 في طرد الضباط من السلطة على عكس حالات مماثلة في الأرجنتين واليونان التي لم تستمر حكوماتها العسكرية في الحكم بعد تلقيها هزيمة واحدة، ناهيك عن العديد من الهزائم كما في حالة مصر.

وقد خضعت دول أخرى بما في ذلك باكستان وميانمار والسودان والجزائر وتركيا وإندونيسيا وتايلاند لحكم عسكري واسع النطاق، وإن يكن بشكل متقطع منذ حصولها على الاستقلال. وفي جميع هذه الحالات، أقصيت الجيوش مرة واحدة على الأقل من السلطة من قبل القوى السياسية المدنية أو أجبرت خلال فترات متقطعة على تقاسم السلطة مع المدنيين[3]. وعلى النقيض من ذلك، فإن فترة الحكم العسكري الجزئي الوحيدة في مصر استمرت سنة واحدة من يوليو ٢٠١٢، خلال ذلك الوقت جرى تقاسم السلطة بين الجيش والإخوان المسلمين.

الموجة الثالثة من الديمقراطية التي بدأت في البرتغال في عام ١٩٧٤ وانتشرت في نهاية المطاف في معظم أنحاء العالم، واكتسحت الحكم العسكري وحكم الحزب الواحد في عشرات البلدان، لم تحط سوى لفترة وجيزة على شواطئ مصر في عام ٢٠١١، لكنها انحسرت قبل القدرة على تقويض دعائم الحكم العسكري. كانت مصر منيعة أيضًا ضد التوجه الذي بدأ عالميًّا في الثمانينيات بقيادة الصين في تجريد الجيوش من

3 - قد يكون دور الجيش في باكستان مشابهًا إلى حد كبير لدور مصر، لكن الثقل الموازن المدني في السابق هو بالتأكيد أكثر جوهرية واستمرارية. للحصول على مقارنة حديثة بين الاثنين، انظر:
Owen Bennett-Jones,'The Military and the Mullahs: army rule in Egypt and Pakistan', London Review of Books, March 3, 2016, 15–17.

ممتلكاتها التجارية من أجل تعزيز إيجابيات النمو الاقتصادي في نفس الوقت مع تحسين أداء وظيفة الأمن القومي[4]. خالفت المؤسسة العسكرية المصرية أيضا التوجهات الدولية عبر تنظيم انقلاب في عام ٢٠١٣. ففي أوائل الستينيات كانت هناك ١٤ محاولة انقلاب سنويًا، وبحلول عام ٢٠١٠ انخفض المتوسط سنويا إلى ثلاث محاولات[5].

ترجع متانة الحكم العسكري في مصر وطول عمره إلى نفوذه المستشري[6]. ويقاس حجم عمق هذا النفوذ سواء من حيث القوى العاملة أو الأسلحة أو التكلفة المطلقة أو النسبية، اختراق الدولة من خلال الضباط العاملين في الخدمة والضباط المتقاعدين الذين يشغلون مناصب إدارية؛ والقوة الاقتصادية التي تقاس من خلال الحجم والحصة السوقية للمؤسسات المستقلة والمشتركة التي يمتلكها ويديرها الجيش جزئيًا أو كليًا؛ القوة الاجتماعية مقاسة بالتأثير النفسي أو المادي على السكان، الأول من خلال وسائل مثل السيطرة على وسائل الإعلام والمناهج التعليمية والأنشطة الترفيهية، والأخيرة من خلال توفير العمالة والسلع والخدمات؛ وكذلك من خلال السلطة السياسية مثلما يتجلى في التأثير على الحياة السياسية، سواء بشكل مباشر من قبل الضباط المشاركين في السياسة، أو بشكل غير مباشر من خلال إشراك الجيش عادة عبر بوابة أجهزة المخابرات في الترشيحات والاختيارات للمناصب ذات الصلة السياسية المباشرة أو غير المباشرة، سواء في الهيئات التمثيلية أو المنظمات السياسية أو شبه السياسية.

من خلال هذه المقاييس من حيث النفوذ العسكري واختراق الدولة وكذلك القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن الجيش المصري لا مثيل له في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وربما في العالم. إنه أكبر جيش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وترتيبه الحادي عشر عالميا من حيث الحجم[7]. ويحتل المرتبة الثانية عشرة في العالم من حيث إجمالي القوة بعد ألمانيا وإيطاليا وكوريا الجنوبية مباشرةً التي يبلغ

4- Frank a. Mora and Quintan Wiktorowicz, 'economic reform and the Military: China, Cuba, and Syria in Comparative Perspective', International Journal of Comparative Sociology 44, no. 2 (April 2003): 87–128.

5- Jonathan M. Powell and Clayton l. thyne, 'Global instances of Coups from 1950 to 2010: a new data-set', Journal of Peace Research 48, no. 2 (2011): 249–59.

6- لمناقشة العسكرة النسبية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشمل مصر، انظر:
Robert Springborg, 'Globalization and discontent in the Mena', Middle East Policy 23, no. 2 (summer 2016): 146–60.

7- Active Military Manpower by Country', Global firepower.com,

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها أكبر ١٢ مرة على الأقل مقارنة بمصر التي نصيبها ١٢٪ فقط من المتوسط العالمي[8].

إن "جمهورية الضباط" التي تشكلت بشكل لا مثيل له على مدار السنين من خلال نفوذ الضباط في الخدمة وتغلغل الضباط المتقاعدين في جميع مناصب الجهاز الإداري بالدولة تقريبًا[9]. وإن "مشاريع الجيش" التي تتكون من مجموعة واسعة من المؤسسات التجارية التي تقدم السلع والخدمات هي أكبر نسبيًّا وتنمو بشكل أسرع من أي بلد آخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وربما على مستوى العالم [10]. وبالمثل، فإن القوة الناعمة للجيش المصري على المجتمع سواء من الناحية الفكرية أو المادية لا نظير لها سواء إقليميا أو عالميا، وهو ما يتجلى في معدلات الموافقة التي تتجاوز 80٪ من الجمهور المصري[11]. وأخيرًا، فإن سلطة الجيش السياسية المباشرة التي تتجلى في شكل احتلاله لمناصب سياسية رئيسية أو التحكم في الوصول إليها منذ انقلاب عام ٢٠١٣ تماثل الوضع السابق الذي شغله الجيش من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٧ عندما احتكر الضباط الحياة السياسية في البلد[12].

إن متانة الحكم العسكري المصري وطول عمره ونفوذه يجعله ناشزا إقليميًّا بل وعالميًّا، مما يدعو إلى محاولة تفسير هذا الاستثناء. يجب أن يبدأ هذا التفسير بالاعتراف بأن الظاهرة نفسها لم تأخذ حقها دائما

8- Countries ranked by Military strength', Global firepower.com.

9- مصطلح (جمهورية الضباط) مقتبس من دراسة ليزيد صايغ، انظر:
Carnegie Papers—Middle East (Washington,D.C.: Carnegie endowment for international Peace, 2012.
وعن دور الضباط في الدولة انظر:
Zeinab Abul-Magd, Militarizing the Nation: Army, Business, and Revolution in Egypt, 1952–2015 (new York: Columbia university Press, 2016)
للحصول على معلومات مقارنة حول قوة جيوش الشرق الأوسط انظر:
-Businessmen in Arms: How the Military and Other Armed Groups Profit in the MENA Region, ed. Elke Grawert and Zeinab Abul-Magd (London: rowman and littlefield, 2016).
-Ayesha siddiqa, Military Inc.: Inside Pakistan's Military Economy (London: Pluto,2007).
-حول حجم ونمو الاقتصاد العسكري المصري من منظور مقارن انظر:
Grawert and Abul-Magd, Businessmen in Arms. Shana Marshall, 'the Egyptian armed forces and the remaking of an economic empire' (Washington, d.C.: Carnegie Middle east Center, April 2015); and Shana Marshall, 'Egypt's other revolution: Modernizing the Military industrial Complex',Jadaliyya,february10,2012.

11 - يصرح المصريون باستمرار بمستوى أعلى من الثقة في جيشهم (أكثر من 80٪) من أي شعب عربي آخر وفقًا لمقياس الديمقراطية العربية الذي أجرته مبادرة الإصلاح العربية، http://www.arabbarometer.org/content/online-data-anal- ysis . ولمراجعة بيانات الرأي العام حول الجيش والسيسي ، انظر:
Robert Springborg, 'President size's delegative authoritarianism' (Rome: istituto affair internazionale, Working Paper 15, July 26, 2015).

12 - حول دور المخابرات الحربية في اختيار المرشحين لانتخابات 2015 البرلمانية، انظر:
Hossam Bahgat,'Anatomy of an election: how Egypt's 2015 Parliament Was elected to Maintain loyalty to the President', Mada Masr, March 14, 2016.

بدءًا من عصر السادات حتى انتفاضة ٢٠١١ حيث تراجعت المركزية السياسية للجيش باستمرار في معظم الأدبيات العلمية[13].

لم يتم تحليل النظام السياسي المصري ضمن الإطار التحليلي للعلاقات المدنية العسكرية، وبدلا من ذلك انحازت مخاوف المختصين إلى الاتجاه الأكثر شهرة وهو الدراسة من منظور الاستبداد وتطوره المحتمل أو الفعلي إلى أشكال هجينة وربما حتى إلى الديمقراطية. وقد أدى ذلك إلى توسيع مجال الدراسة ليشمل العمليات والمناطق والفاعلين خارج الدولة العميقة، بما في ذلك الانتخابات والأحزاب السياسية والبرلمان والنقابات العمالية وما إلى ذلك.

حتى عند وضع الدولة العميقة كموضع تركيز للدراسات الأكاديمية، جرى التركيز في المقام الأول على الأجهزة الأمنية لا العسكرية[14]. الناتج الفعلي لتلك الدراسات الأكاديمية التي كان معظمها مفيدًا وغنيًّا بالمعلومات، هو توجيه الانتباه بعيدًا عن الجيش ودوره السياسي المستمر. حتى عام ٢٠٠٧ وصدور كتاب ستيفن كوك "يحكمون ولكن لا يسيطرون" لم تخضع الطرق والوسائل التي يبسط من خلالها الجيش نفوذه للتحليل المنهجي. ومع ذلك، تبين في وقت لاحق أن حتى هذا العمل قلل من شأن القوة السياسية الفعلية والكامنة للجيش[15]. وعندما عاد الجيش إلى المسرح السياسي في فبراير ٢٠١١، حينها فقط بدأت الأدبيات الأكاديمية مرة أخرى في منحه دورًا مركزيًّا مثلما فعلت خلال حقبة عبدالناصر.

يطرح هذا الملخص الموجز للدراسات الأكاديمية السياسية حول مصر سؤالًا حول ما إذا كان نمط الاهتمام بالعلاقات المدنية –العسكرية كان على شكل حرف U حيث ارتفع في الخمسينيات وأوائل الستينيات ومرة أخرى بعد عام ٢٠١١ وانخفض بينهما، وهو ما يعكس بدقة التقلبات في القوة السياسية للجيش، أو ما إذا كانت تلك الدراسات قللت من قوة الجيش السياسية خلال تلك العقود المتداخلة.

---

13 - لمناقشة الأدبيات الخاصة بالموضوع انظر:
Robert Springborg,'Arab Militaries', in The Arab Uprisings Explained: New Contentious Politics in the Middle East, ed. Marc lynch (new York: Columbia university Press, 2014), 142–59; and Robert Springborg, 'learning from failure: Egypt', in The Routledge Handbook of Civil–Military Relations, ed. Thomas C. Bruneau and florina Cristiana Matei (London: Routledge, 2013), 93–109.

14 - انظر على سبيل المثال:
Owen l. sirrs, A History of the Egyptian Intelligence Service: A History of the Mukhabarat, 1910–2009 (new York: Routledge, 2010); and Samer Suleiman, The Autumn of Dictatorship: Fiscal Crisis and Political Change in Egypt under Mubarak (Palo alto, Ca: Stanford university Press, 2011).

15- Steven a. Cook, Ruling but not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria and Turkey (Baltimore, Md: Johns Hopkins university Press, 2007).

تتناول دراستان حديثتان هذا السؤال، حيث يقدم كتاب حازم قنديل "جنود وجواسيس ورجال دولة" السياسات في الجمهورية المصرية على أنها دراما تدور في الدولة العميقة يخوض خلالها الجيش والرئاسة والأجهزة الأمنية صراعات لا تنتهي، وتشهد باستمرار تغيرات في موازين القوي كما يوحي عنوان الكتاب نفسه [16].

وعلى الرغم من أن الأجهزة الأمنية صورت على أنها فاعل في حد ذاتها، إلا أن قنديل يصورها في نفس الوقت على أنها الساحة الأساسية التي تناضل فيها القيادة العسكرية العليا ضد الرئاسة. وهذا يعني أن الاثنين هما الفاعلان الأساسيان بينما تلعب الأجهزة الأمنية دورًا ثانويًا. بعبارة أخرى، فإن ضباط الأمن والاستخبارات هم جنود المشاة في الحرب السياسية التي لا تنتهي بين الجيش والرئيس. مصر ليست دولة بوليسية، على الأقل فيما يتعلق بمن يسيطر عليها، بل دولة عسكرية/رئاسية.

ومع ذلك، فإن المعركة بين الرئيس والجيش ليست في جوهرها صراعًا بين المدنية والحكم العسكري، فكل الرؤساء كانوا ضباطا باستثناء محمد مرسي الذي حكم في ٢٠١٢-٢٠١٣. لا يوجد رئيس بما في ذلك مرسي، سعى بشكل منهجي لإخضاع الجيش لسيطرة مدنية مؤسسية، ويرجع ذلك لحد كبير إلى أنه سيخضع أيضًا للمساءلة الأفقية من تلك المؤسسات. وبدلًا من ذلك، سعى الرؤساء إلى التلاعب بقوة الجيش حتى لا يتعرضوا لتهديد مباشر من قبلهم، ولكن لا يزال بإمكانهم استخدامه بطريقة تعسفية غير مقيدة إلى حد ما. وهذا يعني أن القوة العسكرية هي الثابت في المعادلة السياسية حيث يكافح الرئيس دائمًا لاحتوائها والاستفادة منها، حيث يقوم الرئيس والجيش بتجنيد الأجهزة الأمنية لتعزيز مواقف كل منهما. من وجهة نظر قنديل، فإن الرؤساء المصريين يعانون من أداء الأعمال الروتينية المتمثلة في إبقاء الجيش بعيدًا، وهي مهمة لا نهاية لها بحكم تعريفها في دولة يسيطر عليها الجيش.

يتبع كتاب زينب أبو المجد "عسكرة الدولة" مسارًا مختلفًا للوصول إلى نفس الاستنتاج: وهو أن الجيش حتى الوقت الراهن هو الصخرة التي تأسست عليها الجمهورية المصرية[17]. وهي تركز بشكل أساسي على المؤسسة نفسها، وتبدي اهتماما أقل بعلاقات الجيش مع العناصر الأخرى للدولة العميقة. حيث تصف مؤسسة الجيش بأنها مستقلة بالكامل ومعنية فقط بالحفاظ على قوتها ومكافآتها وتوسعاتها، في حين أن رفاهية الشعب في آخر اهتماماته. وذلك من خلال العمل بشكل يشبه الحرباء حيث تتكيف أيديولوجيته وتحالفاته

[16] -Kandil, Soldiers, Spies, and Statesmen.
[17] - Abul-Magd, Militarizing the Nation.

وممارساته لتناسب الظروف السائدة. فبعد أن بررت بروز دور الجيش محليا تحت حكم عبدالناصر على أساس القومية العربية، ومعاداة أمريكا، والاشتراكية، والاستقلال الاقتصادي، بينما في عهد السادات بدأ في التحول اليميني الذي جعله يصبح بنهاية عهد مبارك بطلًا تحت مظلة مشروع الليبرالية الجديدة وعولمة التنمية بقيادة الولايات المتحدة[18].

صاحب التحول الخطابي تغييرات في شبكة التحالفات الاقتصادية والسياسية للجيش، حيث تخلى عن العلاقات مع الشركات المملوكة للدولة والبنية التحتية السياسية الاشتراكية المرتبطة بهذا القطاع، بما في ذلك الحزب الوحيد آنذاك - الاتحاد الاشتراكي العربي - لصالح التحالفات مع رجال الأعمال والشركات المحلية والدولية. وبالمثل زيدت السلع والخدمات التي تنتجها شركات الجيش، والتي كانت في عهد عبد الناصر مخصصة بالكامل تقريبًا للاستهلاك العسكري، لتعمل لأول مرة في عهد السادات في خدمة الاحتياجات السكانية مثل المواد الغذائية الأساسية والبنية التحتية المادية، ثم في وقت لاحق في عهد مبارك والآن السيسي تقدم مواد تستهلكها الطبقة المتوسطة تتراوح من أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمنتجعات السياحية إلى السيارات الفاخرة. تطور الجيش من كونه نصيرا للفقراء ليصبح معقلا لمنح الامتيازات بشكل موازي يعزز عمليا من انجراف البلاد إلى اليمين، مع تعزيز قوته في الوقت نفسه عبر السيطرة بشكل أكبر ومطرد على الهيكل الإداري للدولة والاقتصاد بشكله الأوسع.

يشير كلا الكتابين لقنديل وزينب إلى أنه منذ أحداث عام 2011، تأثر منحنى الدراسات عن العلاقات المدنية العسكرية المصرية الذي يأخذ شكل حرف U بالرموز أكثر من تأثره بجوهر الحكم العسكري. حيث كانت آخر محاولة انقلاب مشاهدة قبل عام ٢٠١٣ هي محاولة قائد الجيش عبد الحكيم عامر في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧، وقد أدى ذلك إلى إزالة أبرز مظاهر التدخل العسكري في السياسة لمدة نصف قرن تقريبًا.

الغريب أن الصراع الحاد بين السادات وقيادة الجيش العليا، والذي اتخذ شكلًا مميتًا، ثم تلاه تنافس مبارك للسيطرة على الدولة مع وزير الدفاع عبد الحليم أبو غزالة، والذي انتهى في عام ١٩٨٩ بعزل الأخير وفرض الإقامة الجبرية عليه مدى الحياة، لم يحفز الكثير من الاهتمام الأكاديمي في استكشاف القوة

18 - لتقييم التداخل بين العلاقات العسكرية مع رأس المال العالمي، انظر:
Shana Marshall and Joshua Satcher, 'Egypt's Generals and transnational Capital', Middle East Report 262 (spring 2012).

المتبقية للجيش[19]. وبالتالي اعتُبرت الانقلابات وحدها وليس مقدماتها، المؤشر الوحيد على التدخل العسكري في السياسة. كما أن الاختفاء التدريجي للمركبات العسكرية والأفراد النظاميين من شوارع المدن الرئيسية في مصر بعد حرب ١٩٧٣ ربما عزز من عدم الاهتمام الأكاديمي المتزايد بالجيش، حيث نُقلت معسكرات الجيش إلى أطراف المناطق الحضرية، واستقر الضباط في ضواحي شبه عسكرية مبنية حديثًا، واستُبدل أفراد الجيش بقوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية في حراسة المنشآت وتشكيل قوات لمكافحة الشغب.

جرى تفسير انخفاض نسبة الضباط في الحكومة، التي بدأت مباشرة عقب وقوع حرب ١٩٦٧ ثم تسارعت في عصر السادات، كمؤشر آخر على تراجع النفوذ العسكري[20]. فالبعيد عن الأنظار بعيد عن العقل. نظر العلماء بشكل متزايد إلى السياسة المصرية من خلال عدسة حركة الديمقراطية العالمية ومختلف مظاهرها وتأثيراتها في ذلك البلد، وهي عدسة حجبت بالضرورة النفوذ المتبقي للجيش.

لم تكن عودة الجيش الدراماتيكية إلى مركز الصدارة السياسية في عام ٢٠١١- والتي بلغت ذروتها في انقلاب عام ٢٠١٣- لتحدث لو جرى إضعافها بشكل كبير على مدى العقود السابقة. فلو كانت مصر على سبيل المثال دولة بوليسية حقيقية وقوية، لتمكنت قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية من جعل التدخل العسكري غير ضروري أو حتى تصدت له جزئيا من خلال إخماد المظاهرات التي كانت في النهاية محصورة في عدد محدود من المناطق الحضرية. ولو كانت التعبئة الجماهيرية الوجيزة عكست أو أدت إلى تصاعد وبروز التنظيمات السياسية، لما كان الإخوان المسلمون يتمتعون بشبه احتكار للتعبير السياسي بما في ذلك حصولهم على أصوات الناخبين. القبضة المميتة للحكم العسكري لمدة ستة عقود جعلت تكوين أشكال جديدة من المنظمات السياسية أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا. وقد حافظ ذلك على جماعة الإخوان المسلمين كبقية أثرية من حقبة سياسية سابقة، ومتاحة بسهولة للجيش كأداة تساعده على تعزيز حكمه. أما الرئيس مبارك فلم يتمكن من تعبئة حرسه الجمهوري للدفاع عنه عندما جاءت لحظة الحقيقة في مطلع فبراير ٢٠١١. يعيد هذا الضعف التأكيد على التفوق السياسي للجيش في إطار الصراع بين كل من الرئاسة والجيش. وأخيرًا، فإن المناورات التكتيكية للنظام التي أسسها اللواء عبد الفتاح السيسي تشبه إلى

19- يفترض قنديل أن السادات قام بتصفية العديد من الجنرالات بمن فيهم وزير الدفاع أحمد بدوي، وأن القيادة العليا سهلت على الأرجح اغتياله، انظر:

Soldiers, Spies, and Statesmen, 113–74

20- انظر على سبيل المثال جداول الضباط في مجلس الوزراء التي قدمها مارك نيل كوبر:

The Transformation of Egypt (London: Croom helm, 1982), 146.

حد كبير تلك التي استخدمها عبد الناصر لدرجة أنها تشير إلى أن النظام السياسي بالكاد نضج في غضون ذلك. يبدو الأمر كما لو أن انقلاب ١٩٥٢ جمد النظام السياسي تحت الوصاية العسكرية التي تراجعت قليلًا بعد وفاة عبدالناصر قبل أن تعود مجددا إلى التجميد العميق في عام ٢٠١٣.

مقارنة بين عبدالناصر والسيسي

وصف كارل ماركس استيلاء نابليون بونابرت على السلطة عام ١٧٩٩ بأنه فاجعة، وانقلاب ١٨٥١ من قبل ابن أخيه لويس نابليون بونابرت على أنه مهزلة، مقارنة تتشابه في حالتي ناصر والسيسي. كما ناقشنا سابقا، أدى انقلاب عبدالناصر عام ١٩٥٢ إلى تجميد تطور الاقتصاد السياسي للجمهورية الأولى في مصر من خلال إخضاعه بشكل مأساوي للجيش. ومع ذلك، فإنه مثل نابليون، لا يزال له إرث يعتز به الكثيرون، إن لم تكن الأغلبية من أبناء وطنه[21].

سعى الجنرال السيسي كما فعل ابن شقيق نابليون، إلى تصوير نفسه على أنه تجسيد حقيقي لسلفه اللامع. وبالرغم من ذلك، فمثلما كان لويس نابليون تقليدًا شاحبًا وهزليًّا حقًّا لعمه، كذلك فإن السيسي بعيد كل البعد عن عبدالناصر. جاذبيته أقل عند الفقراء والمضطهدين من أولئك الذين يخشونه ممن هم في قمة النظام الاجتماعي. لقد أدار ظهره للموظفين المدنيين الذين يبلغ قوامهم ٧ ملايين نسمة، ويمثلون جوهر الطبقة الوسطى الجديدة التي أنشأها ناصر في الأساس، ثم عززها السادات ومبارك ومرسي[22]. كما قام بإعادة تدوير المقربين من مبارك، وضخ الأموال الشحيحة من الأساس في مشاريع ضخمة ذات قيمة اقتصادية مشكوك في جدواها. كما قاد عملية تخفيض حادة في عدد موظفي الدولة، لا سيما خدمات الصحة والتعليم والنقل العام، وهي الخطوات التي تناقض إرث عبدالناصر باستثناء المشروعات الضخمة[23].

يكف السيسي الآن عن التشدق بالقومية العربية التي مثلت حجر الزاوية في سياسة عبدالناصر الخارجية وعنصرا رئيسا في جاذبيته المحلية. لقد استبدلها السيسي بعلاقات قوية مع إسرائيل، مقترنة بمحاولات

---

21 - حول الجاذبية الخالدة للديكتاتوريين وشعبية السيسي، انظر:
Springborg, 'President Sisi's delegative authoritarianism'.

22- كان قانون إصلاح الخدمة المدنية رقم 18 لعام الصادر2015 قبل انعقاد مجلس النواب هو المرسوم الوحيد من بين 342 قانونا صدر في غياب البرلمان، ثم رفضه البرلمان لاحقا على الأقل جزئيًا خوفًا من تداعياته على الرواتب وتقييد تعيين موظفين جدد في الخدمة العامة. إن تأييد السيسي الكامل لمشروع القانون يشير إلى ازدرائه للإدارة المدنية، وحاجته إلى تقليل تكلفتها واستعداده لتحمل التكاليف السياسية لقمعها. لمناقشة محتوى القانون والمراجعات المقترحة عليه بعد رفضه، انظر:
Doaa abdel-Moneim, 'losing hard-earned Gains?', *Al Ahram Weekly* 1291, April 14, 2016.

23 - في عام 2015، صنف المنتدى الاقتصادي العالمي النظام التعليمي في مصر في المرتبة 139 من بين 140 دولة. انظر:
Klaus Schwaub, *The Global Competitiveness Report, 2015–16* (Geneva: World economic forum, 2015).

مغازلة مع إيران، مع الاحتفاظ بالدعم الأمريكي[24]. وعلى عكس عبدالناصر الذي تحدّى السعوديين، قبِل السيسي هيمنتهم على المجال العربي، وتوج رضوخه بتسليمه لهم الأراضي المتنازع عليها في شكل جزيرتين على البحر الأحمر في أبريل ٢٠١٦.

إن الجمهور المصري بعد أن توقع أن يمثل نموذج "السيسي" ناصرية محدثة ومفعمة بالطاقة، تولي عناية للدعم الاجتماعي للمحتاجين ولبسط النفوذ المصري في المنطقة، أُصيب بخيبة أمل وإرباك، ومع ذلك يُمنّي المصريون أنفسهم بالأمل الذي سيحققه رئيسهم المنقذ في نهاية المطاف.

في حين أن محتوى سياسات السيسي يختلف جذريًّا عن سياسات عبدالناصر، فإن آليات حكمهما متشابهة بشكل ملحوظ. أولًا بنى كلا الرجلين سلطتهما داخل الجيش وبالتحديد جهاز المخابرات الحربية، وبعد ذلك على معظم البلاد. الجاذبية الأساسية للمخابرات الحربية هي أنه بعد عام ١٩٥٢ أصبحت وظيفتها الرئيسية التجسس ليس على الأعداء الأجانب، وإنما على الجيش المصري نفسه وثانيًا على المجتمع بأكمله. وقد أُستخدمت المخابرات الحربية كأداة رئيسة لمنع الانقلابات من قبل جميع الرؤساء الضباط في مصر.

خدم العديد من وزراء الدفاع في عهد السادات بمن فيهم أحمد إسماعيل وكمال حسن علي، مباشرة قبل ترقيتهم إلى منصب الوزير كرؤساء للمخابرات الحربية، وهو ما تكرر مع السيسي الذي تم تعيينه بشكل متناقض في هذا المنصب من قبل رئيس المجلس العسكري آنذاك وزير الدفاع محمد حسين طنطاوي، والذي كان يعتمد على السيسي لحماية منصبه. خدع السيسي راعيه طنطاوي بعد ذلك بعامين، وكان بمثابة الأداة التي تمكن الرئيس مرسي من خلالها من إزاحة طنطاوي. القيادة الأخرى الوحيدة التي توفر منصة للوصول إلى أعلى منصب عسكري هي رئاسة الحرس الجمهوري، وهو منصب شغله سلفه طنطاوي، وكذلك يوسف صبري أبو طالب.

الليثي ناصف الذي خدم في عهد ناصر كأول قائد للحرس الجمهوري، أصبح وزير دفاع افتراضيًّا تحت حكم السادات في مكافأة لدعمه انقلاب/ حركة التطهير الوقائي في مايو ١٩٧١. وفي صيف ١٩٧٣ أُعفي من منصبه لأنه على ما يبدو أثار شكوك السادات ثم غادر بسرعة إلى لندن حيث أُغتيل على أيدي مهاجمين مجهولين، يُفترض أنهم يتصرفون بناءً على أوامر السادات[25]. قادة الجيوش الميدانية، وخاصة الجيشان

24- نما التعاون الإسرائيلي المصري في عهد السيسي ليشمل تقريبًا جميع مجالات الاهتمام المشترك ، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخبارية:
'Israel reports unprecedented intelligence Cooperation with Egypt', *Middle East Online,* April 20, 2016,citedin *MarsadEgypt,*april21,2016.
25- Kandil, Soldiers, Spies, and Statesmen, 139.

الثاني والثالث والقيادة المركزية (القاهرة) والشمالية (الإسكندرية)، لم تجر ترقيتهم منذ أوائل السبعينيات إلى منصب وزير الدفاع - باستثناء حالتين - لأن مثل هذه القيادة قد تقوم بانقلاب لما لديها من المقومات والنفوذ. أحد الاستثناءات الجزئية كان المشير عبد الحليم أبو غزالة الذي شغل منصب قائد المدفعية قبل أن يصبح ملحق الدفاع في واشنطن. اتُهم أبو غزالة ضمنيًّا بمحاولة الإطاحة بمبارك. أما عبدالناصر نفسه فبعد أن قاد انقلاب عام ١٩٥٢، وضع المقرب منه زكريا محي الدين مسؤولًا عن المخابرات الحربية، حيث قام ببناء شبكة استخبارات موالية للرئيس كانت تهدف إلى موازنة قوة وزير الحربية آنذاك عبد الحكيم عامر وشبكاته داخل الجيش ومخابراته المنتشرة.

على مدى العقود الستة التالية اختلفت مركزية المخابرات الحربية في السيطرة على الجيش وبشكل أوسع المجتمع، لكنها كانت مهمة دائمًا. استخدم السادات ومبارك جهاز أمن الدولة تحت إشراف وزارة الداخلية، وكذلك المخابرات العامة التي تخضع مباشرة للرئاسة، لخلق نوع من التوازن المضاد للمخابرات الحربية، ويرجع ذلك إلي أنهم لم يكونوا من قلب الجيش نفسه (السادات خدم فعليا في الجيش لمدة تقل عن خمس سنوات، في حين كان مبارك في سلاح الجو، وليس ضابط قوات برية). لذلك لم يتمكنا من وضع كل ثقتهما في المخابرات الحربية، حيث من المحتمل أن تكون عرضة للولاءات العسكرية المتناقضة[26]. لكن السيسي كراعيه طنطاوي، كان نتاج القيادة العليا، حيث استوفي خلال مسيرته القصيرة كل الشروط المطلوبة ليتم تجنيده في تلك القيادة، حيث تولى قيادة المنطقة العسكرية الشمالية (في الإسكندرية)، ومنصب الملحق العسكري في الرياض، وتدرب في كلية الحرب بالجيش الأمريكي قبل أن يصبح رئيسًا للمخابرات الحربية.

لذلك على الأقل في السنوات الأولى من حياته السياسية التي بدأت عندما أصبح متحدثًا باسم المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ربيع عام ٢٠١١، تمكن السيسي من مد ثقته الكاملة في المخابرات الحربية التي خدم فيها أيضا اثنان من أبنائه. وعين خلفا له في المخابرات الحربية والد زوج ابنته. وحتى يتجنب سخط أصدقائه وحلفائه بما في ذلك محمد فريد التهامي رئيسه القديم في المخابرات الحربية، فقد كافأه وعينه

26 - عمر سليمان، الذي عينه مبارك نائبًا للرئيس في 29 يناير 2011، تولى منصب رئيس للمخابرات العامة منذ عام 1993 حتى 2011، وشغل منصب نائب مدير المخابرات الحربية ثم رئيسها من 1986 إلى 1993.

كرئيس للمخابرات العامة[27]. وزعمت المخابرات الحربية الفضل لنفسها في رصد محاولة انقلاب ضد السيسي في ربيع عام ٢٠١٥[28].

أحد المؤشرات الأكثر أهمية لاعتماد السيسي على المخابرات الحربية هو توسعها في المجال السياسي، لتحل محل جهاز أمن الدولة (أُعيدت تسميته باسم الأمن الوطني بعد ٢٠١١) والمخابرات العامة.

كلف السيسي المخابرات الحربية بمهمة تنظيم النافذة المدنية لنظامه العسكري، وهو ما أنجزته جزئيًّا من خلال تنظيم حزبين سياسيين لخوض الانتخابات البرلمانية، حيث فازا بأغلبية كبيرة لتشكيل الحكومة في أوائل عام ٢٠١٦[29]. كما قامت كذلك المخابرات الحربية بدور مباشر أكثر مما كانت عليه في الماضي في إخضاع المعارضة الحقيقية والمتخيلة وفق ما تشير إليه مزاعم تعذيب المعتقلين في شبكة سجونها السرية[30]. وبالتالي فإن السيسي وعبدالناصر هما الضابطان الوحيدان لمصر اللذان بدءا حكمهما بوضع ثقتهما الكاملة في المخابرات الحربية لتلعب دور الحامي من الانقلابات، بالإضافة إلى تخويف المعارضة غير العسكرية المحتملة. وعندما أصبح عبدالناصر غير واثق بشكل متزايد من جيشه، قام بنقل زكريا محي الدين عميل استخباراته الرئيسي بالإضافة إلى شبكاته من المخابرات الحربية لتصبح مسؤولة مباشرة من الرئاسة، وهو التحول الذي قد يقوم به السيسي في نهاية المطاف إذا نجا نظامه لفترة طويلة كافية لتوسيع الفجوة بينه وبين الجيش.

التشابه الثاني في تكتيكات حكمهما هو أن كلا من عبدالناصر والسيسي استخدما الإخوان المسلمين في البداية لصالحهما ضد الأعداء المشتركين قبل أن ينقلبا ضد الإخوان بشراسة. اعتمد عبدالناصر على الإخوان - كان هو وعددًا من زملائه المقربين أعضاء سابقين بجماعة الإخوان- في البداية لحشد الدعم ثم للدفاع عن انقلاب ١٩٥٢ في الشارع. ثم خدعهم في وقت لاحق في مارس ١٩٥٤ كي يتخلوا عن الرئيس محمد

---

[27] - للتعرف على شبكة العلاقات الشخصية داخل القيادة العليا انظر:
Robert springborg, 'abd al fattah al sisi: new face of the old Guard', *BBC World Service,* March 26, 2014; David Kirkpatrick, 'Egypt's new strongman: sisi Knows Best', *New York Times, May 24, 2014.*

[28] Hossam Bahgat, 'a Coup Busted: the secret trial of 26 officers for Plotting "regime Change" with the Brotherhood', *Mada Masr,* October 14, 2015.

[29] hossam Bahgat, 'anatomy of an election'.

[30]- من بين الاتهامات الأخرى الموجهة ضد المخابرات الحربية التورط في تعذيب الطالب الإيطالي غيليو ريجيني حتى الموت في أوائل فبراير 2016، انظر:
'When Will Cairo recognize its responsibility for the death of italian student', *al Quds al Arabi* reported in *Mideast Wire,* April 8, 2016,. 'Italian Judicial sources refute anonymous tip on Regeni's death to la repubblica', *mada masr,* April 6, 2016.

نجيب لصالحه، ووعدهم بدور حيوي في نظامه، وأخيرا شن حملة ضدهم في أكتوبر من ذلك العام، استمرت حتى وفاته في عام ١٩٧٠.

يبدو أن تعاملات السيسي مع الاخوان تستند بشكل كبير إلى دليل سياسات عبدالناصر[31]. كمتحدث باسم المجلس الأعلى للقوات المسلحة و القائد الأكثر تدينا بشكل واضح بين حوالي ١٨ ضابطا من ضباط المجلس، منذ ربيع عام ٢٠١١، تلاعب السيسي بالإخوان أثناء خدمته كحلقة وصل بينهم وبين الجيش. ونجح مثل عبدالناصر في إقناع مرشد الإخوان وآخرين في مكتب الارشاد بأنه رفيق لهم. لذلك لجأ الإخوان إلى السيسي عندما قاموا بأول خطوة ضد القيادة العليا في أغسطس ٢٠١٢ بإزاحة وزير الدفاع طنطاوي، ليس فقط ليحل محل رئيسه، ولكن لإعادة تشكيل تلك القيادة العليا بما في ذلك أكثر المناصب حساسية مثل قادة الحرس الجمهوري والقيادة المركزية. باختصار لعب طنطاوي دور نجيب بينما قام السيسي بدور عبدالناصر. ثم بدا أنه يتعاون مع الإخوان لعدة أشهر، قبل أن ينأى بنفسه بحذرعن حكمهم الذي حظى بسخط متزايد.

في غضون ذلك، كلف المخابرات الحربية بمهمة تعبئة المعارضة المدنية ضد الإخوان على غرار ما حدث في عملية الإطاحة بمبارك قبل عامين. قامت المخابرات الحربية بدعم من وزارة الداخلية بتنظيم حركة (تمرد)، والتي نسقت بدورها العريضة المزعوم توقيع ٢٢ مليون مصري عليها للمطالبة باستقالة مرسي، وهي العريضة التي قُدمت خلال المظاهرات الحاشدة في ٢٨ يونيو - ١ يوليو ٢٠١٣[32].

السيسي مرة أخرى مثل عبدالناصر صور انقلاب ٣ يوليو باعتباره استجابة من الجيش للإرادة الوطنية لاستبدال حكومة لا تحظى بدعم شعبي. وأعقبه في أغسطس بقمع أكثر قسوة مما قام به عبدالناصر ضد الإخوان، مع تنفيذه لعمليات قتل جماعي في اثنين من الميادين الرئيسية في القاهرة ثم تبعها حملة اعتقالات طالت الآلاف من أعضاء جماعة الإخوان، وإعلان الإخوان جماعة إرهابية.

أرسل نظام السيسي إلى السجن بحلول عام ٢٠١٤ حوالي ٤٠,٠٠٠ مصريا معظمهم من الإخوان، وهو رقم يقارب ضعف عدد الذين احتجزهم عبدالناصر في أعقاب حملة التطهير عام 331954. لم يتصالح

---

[31] -Robert springborg, 'the Nasser Playbook: the future of the us–Egyptian relationship is in the Past', *Foreign Affairs,* November 5, 2013.
[32] -David Kirkpatrick, 'recordings suggest emirates and Egyptian Military Pushed ousting of Morsi', *The New York Times,* March 1, 2015,
[33] - Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen,* 40.

عبدالناصر مع الإخوان قط على الرغم من جهود الوساطة المتكررة من قبل مصريين وأجانب، رغم بقاء قيادة الإخوان في المنفى في الخليج وأوروبا. مثل هذه الجهود لم تسد بعد الفجوة بين السيسي والإخوان الذين أصبحت قيادتهم الآن مقيمة إلى حد كبير في تركيا.

تعكس أساليب السيسي صدى عبدالناصر في التعامل مع الحياة السياسية المدنية واسعة النطاق. أصدر عبدالناصر الذي يبدي ازدراءً شديدا للأحزاب السياسية، في أوائل عام ١٩٥٣ قانونًا يحل الأحزاب القائمة، وفي نفس الوقت أمر المخابرات الحربية بإنشاء "هيئة التحرير" كمنصة لحشد التجمعات والمسيرات المساندة للنظام، ولاستقبال جميع الراغبين في دعم النظام الجديد، كان معظم كوادر هيئة التحرير من الضباط الفاسدين والانتهازيين السياسيين بالإضافة إلى وجهاء الريف والرأسماليين[34]. وبعبارة أخرى، صُممت هيئة التحرير من قبل عبدالناصر لشغل الفراغ السياسي المدني الذي أحدثه انقلابه، وبالتالي ردع التنظيمات السياسية المستقلة.

تبنى السيسي استراتيجية متطابقة تقريبًا مع اختلاف واحد يتمثل في إنشائه مؤسستين مناظرتين لهيئة التحرير التي أنشاها ناصر، واحدة لكبار السن وأخرى للصغار. الأولى "في حب مصر" والذي تم تغيير اسمه لاحقًا إلى "دعم مصر"، وكان يهدف إلى اجتذاب نفس نوعية العناصر المؤثرة التي توافدت إلى "هيئة التحرير". وكلف السيسي في النهاية سامح سيف اليزل الذي عمل في المخابرات الحربية قبل نقله إلى المخابرات العامة بمهمة تنظيمه. فبعد الإطاحة بجماعة الإخوان المسلمين، عمل سامح سيف اليزل ومراد موافي - رئيس المخابرات الحربية[35] السابق الذي عزله مرسي في أغسطس ٢٠١٢- على تنظيم حزب مماثل لهيئة التحرير التي أسسها عبدالناصر. ثم أُستبعد موافي الذي فقد ثقة السيسي ربما لأنه شكّل تحديًا له، مع بقاء سيف اليزل الذي قاد بنجاح ائتلاف "دعم مصر" للفوز في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥، حيث فاز بـ ١٢٠ مقعدًا لتصبح أكبر كتلة في البرلمان[36]. كلف السيسي محمد بدران البالغ من العمر ٢٤ عامًا والذي لم يكن معروفًا من قبل، والذي فاز في أبريل ٢٠١٣ برئاسة اتحاد الطلاب المصري، بتنظيم حزب مستقبل وطن بدعم من المخابرات الحربية، ليُمثل النسخة الصغيرة من هيئة التحرير، والذي يهدف إلى جذب الشباب إلى أحضان النظام والابتعاد عن المعارضة. حصل الحزب على ٥٣ مقعدًا في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥ وهو ثاني أعلى رقم. راعت هذه النتيجة الانتخابية تقسيم الكبار/الشباب للمسؤولية

34 - المصدر السابق ص(22، 23).

35 - كان رئيسا للمخابرات العامة لا الحربية (المترجم).

36 . مات في عام 2016.

السياسية، التي تم ترتيبها من قبل المخابرات الحربية، حيث لعب كمال عامر الدور الرئيسي للنظام في تنظيم تلك الانتخابات، وهو ضابط سابق في المخابرات الحربية، وزعيم حزب "حماة الوطن" وهو أحد مكونات كتلة ائتلاف "دعم مصر"، وانتُخب "كمال عامر" في أبريل ٢٠١٦ رئيسًا للجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان، والمخولة بشكل أساسي داخل البرلمان بالإشراف على الجيش. وقد فاز ائتلاف دعم مصر بـ رئاسة ١٦ لجنة برلمانية من بين ٢٥ لجنة في البرلمان، وأشار المتحدث باسمها إلى أنها رشحت ١٦ عضوا فقط، مما سمح للأحزاب الأخرى بالتنافس والفوز بباقي المناصب[37]. حيث تولى حزب "المصريين الأحرار" وهو أكبر حزب مدني، ويزعم بأنه مستقل عن الجيش، رئاسة ثلاث لجان بالبرلمان، بينما فاز حاتم باشات ضابط المخابرات الحربية السابق، برئاسة لجنة الشؤون الإفريقية فيما حصل ضابط الشرطة السابق سعيد طعيمة على مقعد لجنة النقل[38].

أما بالنسبة للمعارضة السياسية التي لا تنتمي للإخوان، فإن نهج السيسي يبدو مرة أخرى نسخة من نهج عبدالناصر، ولكنه أكثر قمعا، حيث تضاعفت محصلة السيسي من عدد السجناء السياسيين مقارنة بعهد ناصر. يُشرِف "زوار الليل" منذ عهد عبدالناصر على سجن وتعذيب آلاف المصريين المشتبه في معارضتهم. قام عملاء السيسي خلال مدة تزيد عن عام بقليل، بإخفاء قسري لأكثر من ٥٠٠ شاب مصري، ويعمل القائمون على التعذيب لساعات إضافية في شبكة السجون المترامية الأطراف التي تضم العديد من السجون غير المسجلة[39]. مثَّل العمال والطلاب أهدافًا خاصة لكلا النظامين. حيث أرسل عبدالناصر قوات إلى كفر الدوار في أغسطس ١٩٥٢ لإخماد إضراب هناك بإطلاق النار على المتظاهرين، وإعدام اثنين من المشاركين فيه. وشاركت بالمثل قوات السيسي في فك الإضرابات. حيث صدر مرسوم يحظر الإضرابات في عام ٢٠١٥، بينما مُنحت المحاكم العسكرية ولاية قضائية على بعض منتهكي هذا القانون وغيره من التشريعات الخاصة بالعمل، بما في ذلك تلك التي تحظر النقابات العمالية المستقلة.

---

[37] Gamal Essam el-din, 'Pro-Sisi Bloc sweeps elections of Parliament's 25 Committees', *Ahram Online,* April 23, 2016.

[38] Gamal Essam el-din, '"support Egypt" sweeps Parliamentary Committees', *al Ahram Weekly*, 1293, April 28, 2016.

[39] - للحصول على مراجعة شاملة لحقوق الإنسان وانتهاكاتها في عام 2015 ، وعن الاختفاءات في عام 2016، انظر:
Egypt: Country Reports on Human Rights Practices for 2015 (Washington, D.C.: U.S. state department, Bureau of democracy, human rights and labor, April 2016). 'Guilioregeni: the face of Egypt's darkdisappearances',*TheNewArab,*april5,2016. Mazza, 'Egypt: enforced disappearances under Sisi explained: Guilio and the others', *Corriere della Serai,* april 4, 2016; and 'Egypt: Children reported tortured, "disappeared"', *Human Rights Watch*, April 21, 2016.

سعى نظام ناصر للسيطرة بإحكام على طلاب الجامعات، وعندما تظاهروا في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، أطلقت القوات عليهم النار، بينما دعا رؤساء الجامعات المختارين من السيسي قوات أمن خاصة إلى الحرم الجامعي ولم يبدوا أي اعتراضات على "اختفاء" الطلاب على يد الأجهزة الأمنية، وبعضهم أُخذ مباشرة من حرمهم الجامعي[40].

ألغت وزارة التعليم العالي نتيجة انتخابات اتحاد الطلاب لعام ٢٠١٥ التي فاز بها مرشح مستقل عن قائمة المرشحين المدعومين من الحكومة لرئاسة اتحاد الطلبة. تقتصر وسائل الإعلام الحكومية تحت قيادة السيسي على نفس الدور الداعم للنظام الذي لعبته في عهد عبدالناصر. وفي عهد السيسي أُخمدت وسائل الإعلام الخاصة التي لم تكن موجودة في عهد عبد الناصر[41]. قامت أعداد قليلة جدا من المنظمات غير الحكومية بلعب دور سياسي في عهد عبدالناصر، في حين تم إسكاتها في عهد السيسي[42]. كلا النظامين يكافئان الآخرين على الرضوخ لحكمهما ويعاقبان أي شكل من أشكال المعارضة. وسيطرت الأحزاب التي أنشأها النظام على البرلمانات في كلا النظامين. واتصف أعضاء الحكومة المدنية بمن فيهم رؤساء الوزراء، في عهد ناصر والسيسي، بكونهم تكنوقراط بدون خلفية أو توجه سياسي. باختصار سعى كلا الرئيسين إلى تقييد الحياة السياسية للمعارضة بما يقرب من الصفر قدر الإمكان.

بالنظر إلى أوجه التشابه بين مقاربتهما في الحكم، فليس من المستغرب أن تبدو وجهات نظر عبدالناصر والسيسي للعالم قائمة على معتقدات مشتركة، ومفتاحها أنهما يعرفان أفضل من أي شخص آخر وخاصة الشعب، ما هو أفضل لمصر. يشير قنديل إلى أن ناصر كان قارئًا نهما لمكيافيلي، وقد أعجب كثيرًا بتأكيده "أن الناس بطبيعتهم متقلبين لذا يجب إجبارهم على الإيمان"[43]. السيسي لا يشارك عبد الناصر في ازدراء الرأي العام فحسب، بل ويتعدى ذلك حيث يؤسس ازدراءه على وجهة نظر معظمة لنفسه وغريبة إلى حد

40- Nadeen shaker, 'College students in Egypt Keep Getting arrested, disappeared and Killed', *Vice News,* June 12, 2015.

41- Egypt's ranking on the Press freedom index fell from 127th in the world at the end of the Mubarak era to 159th under Sisi in 2016. in April of that year at least 20 journalists were under detention 'for trumped up charges', making the country 'one of the world's biggest prisons for media personnel'.'Egypt falls again in Press freedom index, now ranked 159th', *Reporters Without Borders*, April 20, 2016. Egypt fell several places from 2014–15 to 2015–16 on freedom house's Press freedom index, with that organization noting that only China detained more journalists during the year. 'Egypt: freedom of the Press, 2016', freedom house, April 2016.

42 -Annis Grimm, 'repressing Egypt's Civil society', *SWP Comment* (Berlin: German institute for international and security studies, august 2015); and Todd Ruffner, 'under threat: Egypt's systematic Campaign against NGOS' (Washington, D.C: Project on Middle east democracy, March 2015).

43- Kandil, Soldiers, Spies and Statesmen, 22, citing Niccole Machiavelli, The Prince (Indianapolis: Hackett Publishing, 1995), 20.

ما[44]. صرح قبل فترة قصيرة من توليه الرئاسة في مقابلة تلفزيونية قائلا "لن أترك فرصة للناس للتصرف على هواهم، سيكون برنامجي إلزاميًّا"[45]. وفي محادثة تسربت خلال الحملة الانتخابية، تساءل قائلا: "انتوا عايزين تبقوا أمة ليكم شأن، انا عارف طريقي بس هتمشوا معايا تستحملوا، همشيكم على رجليكم، تستحملوا أصحيكوا الساعة ٥ الصبح كل يوم؟"[46]. وفي تسجيل آخر مسرب في ديسمبر ٢٠١٣، شبَّه نفسه والجيش بأنهم مثل الأخ الأكبر والأب الكبير الذي لديه ابن فاشل قليلا ولا يفهم الحقائق. هل الأب يقتل الابن؟ أم أنه يحميه دائمًا ويقول: "سأصبر حتى يفهم ابني"؟[47].

انعكست وجهة نظر السيسي المغرورة وشبه الغامضة عن نفسه في مقابلة في ديسمبر ٢٠١٣، قال فيها: لدي تاريخ طويل مع الرؤى، على سبيل المثال رأيت ذات مرة نفسي أحمل سيفًا مكتوبًا عليه "لا إله إلا الله" باللون الأحمر وفي مكان آخر رأيت الرئيس السادات وقال لي إنه كان يعلم أنه سيكون رئيس مصر، فأجبت أنني أعلم أيضا أنني سأكون الرئيس[48]. وفي موقف آخر مخاطبا المصريين المغتربين في ألمانيا في يونيو ٢٠١٥، قال "الله جعلني طبيبا لتشخيص المشكلة، جعلني هكذا حتى أرى المشاكل وأفهمها. إنها نعمة من الله"[49].

أدى عدم تسامح عبدالناصر والسيسي مع الآخرين، والذي يبدو متأصلاً بعمق في شخصياتهم ووجهات نظرهم عن العالم، إلى تعزيز جاذبيتهم بشكل كبير لدى المستفيدين الأجانب. كان البعبع الأساسي بالنسبة لعبد الناصر هم الشيوعيون، حيث صور لحكومة الولايات المتحدة تهديدهم لمصر على أنه كارثي. فعل ذلك في البداية لتأمين دعم واشنطن لانقلابه، وبعد ذلك للحصول على دعم وكالة المخابرات المركزية في إعادة تنظيم وإعادة تسليح أجهزة الأمن والاستخبارات[50].

بالنسبة للسيسي، فالبعبع هم الإسلاميون، حيث يضعهم بشتى فئاتهم جميعًا معًا في سلة واحدة في خطاباته، وحتى من الناحية القانونية حيث أصدر قرارا بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية، وبالتالي جعلها على قدم المساواة مع فرع "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في سيناء.

---

44 - لتقييم آرائه وسلوكه باعتباره يعكس "الديكتاتورية التفويضية"، انظر:
Springborg, 'President Sisi's delegative authoritarianism'.
45- Kirkpatrick, 'Egypt's new strongman'.
46- المصدر السابق.
47- المصدر السابق.
48- Karl Vick, 'Egypt's alsisi: the field Marshal Who Could Be Pharaoh',Time,January27,2014.
49-Alex Wright, 'sisi declares himself God-send', al Araby, June 8, 2015.
50- Kandil, Soldiers, Spies, and Statesmen, 24–5.

وظف السيسي بذكاء الدعم الأمريكي والأوروبي لمكافحة الإرهاب في حملته الأوسع والأكثر أهمية سياسيًّا ضد الإخوان. بدافع الخوف من التطرف والعنف الإسلامي سواء داخل مصر أو تصديره خارجها، كانت القوى الغربية على استعداد للتساهل مع القمع الذي فرضه السيسي ضد الإخوان، وفي الواقع ضد كل المعارضة السياسية، حيث أمدته بأسلحة جديدة ودعم استخباراتي بالرغم من تحفظاتها على انتهاكات حقوق الإنسان، وما إذا كان الإخوان حقا جماعة إرهابية.

يشبه الوضع تمامًا استعداد واشنطن للتخلي عن تجاوزات عبدالناصر لحساب الزعم الخاطئ بأنه يشاركها الالتزام بمناهضة للشيوعية، لذا فالغرب بشكل عام يدعم السيسي باعتباره شر ضروري التساهل معه خوفًا من خطر أكبر. عندما تغيرت الظروف لاحقا بشكل يخدم مصالح عبدالناصر قام بإعادة النظر في علاقته مع رفاقه من الشيوعيين المحليين وتحالف مع موسكو. من المحتمل أن يتبع السيسي هذا المسلك فيما بعد ويتحالف بشكل ما مع الإسلاميين، ويخدم ذلك كونه متدين، واختلافه مع الإسلاميين المعتدلين بسبب المنافسة السياسية معهم، وليس بسبب الرفض الجذري لآرائهم[51].

بعد مرور أكثر من ٦٠ عامًا على استيلاء الجيش المصري على السلطة لأول مرة، أكمل حكمه المطلق دائرة كاملة بعد سابقة إضعاف دوره المهيمن في ظل السادات ومبارك ومرسي، ولكن دون تغييره. لا يقتصر التشابه الملحوظ بين نظامي السيسي وناصر في النظر للرجلين كضابطي جيش، بل في أسباب ثلاثة لاستمرار الحكم العسكري، وهي القوة الناعمة والصلبة لتلك المؤسسة، والضعف النسبي للمؤسسات والمنظمات المدنية، والدعم الخارجي للحكم العسكري. بعد دراسة وجيزة لهذه العوامل، ستختتم هذه المقالة بتقييم العواقب المترتبة على مصر على خلفية الهيمنة السياسية المطولة من قبل الجيش.

قوة الجيش الناعمة والصلبة

من الأفضل النظر لسلطات الجيش ونفوذه في التأثير على الحياة السياسية، على شكل سلسلة متصلة تتراوح بين القوة الناعمة من جهة والصلبة من الجهة الأخرى.وتُعرف القوة الناعمة بناء على قدراتها على التأثير على تصورات وتفكير السكان ككل وبخاصة النخبة المؤثرة، وتعتمد هذه القدرات بدورها على الموارد الفكرية والمادية على حد سواء. تشمل الأولى الإعلام والمناهج التعليمية، المرافق الرياضية والترفيهية، بما في

51 - حول تدين السيسي، انظر:
Robert Springborg, 'the Man on horseback', Foreign Policy, July 2, 2013, The_man_on_horse back_Egypt_military; and 'General al sisi's islamist agenda for Egypt', Foreign Affairs, July 28, 2013.

ذلك الفرق التي يمكن للرياضيين المشاركة فيها والتي يجري تشجيع المعجبين على دعمها , والوسائل المختلفة لتشكيل التأريخ المُتصوَر عن البلاد وقواتها المسلحة[52].

يوضح مثال حديث لهذه القوة "التأريخية" مظاهرها الأوسع، فعندما كانت شعبية السيسي والجيش تتدهور بشكل واضح في أبريل ٢٠١٦، أعلن وزير الآثار في مجلس الوزراء الجديد خالد العناني عن مشروع كبير لإعادة سرد التاريخ العسكري للبلاد من العصر المصري القديم حتى يومنا هذا، حيث فتح العديد من المواقع التاريخية للسياح وكذلك سمح بإقامة عروض جديدة في المتحف. ومضى الوزير في سرد بعض التفاصيل، مثل "ترميم طريق حورس العسكري القديم في سيناء"، وبناء بانوراما "تعرض تاريخ مصر العسكري" في المنطقة الواقعة بين قناة السويس الأصلية والتفريعة الثانية التي تم حفرها مؤخرًا. وأعرب عن أمله في أن تكون البانوراما "مشابهة لمتحف الحضارات الأوروبية والمتوسطية المفتتح حديثًا في مرسيليا، حيث يطل كلاهما على البحر، مما يمكن السفن التي تعبر قناة السويس من الاستمتاع بالمجموعة المعروضة والبانوراما الليلية مما يشجع السياحة[53]. باختصار، سيتم تصوير الجيش حتى للسياح الأجانب باعتباره المظهر الرئيسي لمساهمة مصر في حضارة البحر الأبيض المتوسط.

إن الامتداد التاريخي للجيش - والذي كان في عهد الرؤساء السابقين يمتد عادة إلى محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كما هو موضح في المعروضات بالمتحف العسكري في قلعة القاهرة - تم تمديده تحت حكم السيسي إلى آخر ألفين أو ثلاثة آلاف سنة. إن ثناء وزير الآثار على هذه المشاريع هو أمر غير مألوف، مما يشير إلى خضوع مجلس الوزراء بشكل كبير للقيادة العليا في مصر المتمثلة في السيسي.

تتدفق القوة الناعمة أيضًا من خلال المكافآت المادية، والتي توسعت أيضًا في ظل السيسي مع اتساع دور الجيش في الاقتصاد وتعميق اختراقه للدولة، مما يوفر المزيد من السلع والخدمات للمستهلكين والوظائف لفئات تتنوع من المجندين الإلزاميين إلى المدراء التنفيذيين للشركات. يتم عرض السلع والخدمات بشتى أنواعها على حسب المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمتلقين. بالنسبة للفقراء، يقوم الجيش بصنع الخبز وتصنيع المعكرونة وزراعة الفواكه والخضروات وبناء مساكن رخيصة وأماكن زفاف غير مكلفة، بالإضافة إلى عروض أخرى. وتتراوح الأسعار من منخفضة جدا إلى حد المنافسة مع أسعار القطاع الخاص. بالنسبة

52 - حول التلاعب العسكري بمناهج التاريخ المدرسي منذ عام 1952، انظر:
Sudarsan Raghavan, 'in new Egyptian textbooks: "it's like the revolution didn't happen",Washington Post, April 23, 2016.
53- Nevine El-aref, 'New Project to show case Egypt's ancient Military history', Ahram Online, April 6, 2016.

للأثرياء، يتوسع النطاق ليشمل المياه المعدنية والدواجن واللحوم ووقود السيارات، والسيارات نفسها، والأجهزة المنزلية، والعطلات في المنتجعات الساحلية، والوصول إلى المرافق الرياضية، وأجهزة الكمبيوتر، والعديد من السلع الاستهلاكية الأخرى. وتكون عادةً المنتجات تنافسية من حيث السعر والجودة مع تلك التي يقدمها القطاع الخاص المدني[54].

أصبح الشعب المصري أكثر اعتمادًا على الجيش في السلع والخدمات من أي كيان آخر، وهي حقيقة يروج لها الجيش عندما يرى أن في مصلحته القيام بذلك، مثلما هو الحال في توريد الخبز إلى السوق المدعومة التي تعاني من نقص الخدمات. وهكذا يمكن للجيش أن يقدم نفسه بالفعل على أنه فاعل خير للشعب، حيث يزوده بالسلع والخدمات بينما يخفف على دافعي الضرائب العبء المالي المتمثل في دعم الجيش الذي يُصوَر على أنه مكتف ذاتيًا إلى حد كبير من الناحية المالية. التناقض المتأصل الذي لا زال غير مبرر في هذين الدورين الاقتصاديين، يتمثل في أن قيمة الأرباح المزعومة لمشاريع الجيش لابد أن تأتي من حساب آخرين غيره، ربما يعتمد في ذلك على كلا من دافعي الضرائب والمستهلكين.

يوفر التوظيف للجيش قوة ناعمة أكثر فائدة لأن تخصيص الوظائف يمكن أن يستهدف المحسوبين على النظام. وتبدأ من المناصب العليا حيث يتعاقد الضباط واللواءات المتقاعدين مع الشركات المملوكة للجيش ومؤسسات القطاع العام والخدمة المدنية وحتى بشكل متزايد مع الشركات المملوكة للقطاع الخاص التي يحرص أصحابها على التعاقد من الباطن مع الجيش. ونظرًا لأن هذه التعيينات تخضع لتقدير القيادة العليا، فإنها تشكل حافزًا رئيسيًا للولاء أثناء الخدمة العسكرية وبعدها. على المستوى الأدنى هناك حوالي ٣٠٠,٠٠٠ مجند يخدمون في نفس الوقت بالجيش الذي يقارب تعداده نصف مليون عسكري تقريبًا لديهم مكان يعيشون فيه، ودخل صغير، وفرصة لتعلم مهارة قد توفر لهم عمل عند انتهاء خدمتهم، وهو ما يأمله بشكل متزايد معظم الشباب المصريين. ويبلغ إجمالي عدد أفراد القوات المسلحة حوالي ٤٥٠,٠٠٠ شخص. فيما يخدم ٣٥٠,٠٠٠ آخرين في قوات الأمن المركزي التي يُوجه إليها المجندون الأقل جودة، والتي أصبحت بمثابة امتداد للجيش، بعد أن أصبحت وزارة الداخلية تابعة تمامًا للجيش. ويمكن قول الشيء نفسه تقريبًا حول العلاقة بين الجيش من جهة، والمخابرات العامة والأمن الوطني من جهة أخرى، حيث يملكون ما لا يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ من الأفراد بزي رسمي وثياب مدنية. هذا يشير إلى أن العدد الإجمالي للضباط والرجال

54 - لمناقشة نطاق وجودة وأسعار السلع والخدمات الموردة للجيش، انظر:
Abul-Magd, Militarizing the Nation.

تحت القيادة العليا بشكل مباشر أو غير مباشر حوالي مليون. وإذا تمت إضافة العاملين في مشاريع الجيش إلى الرقم، فمن المحتمل أن يقترب العدد من ٢ مليون، ونظرًا لعدم توافر معلومات دقيقة عن القوى الاقتصادية للجيش، فيجب أن تظل هذه الأرقام بمثابة تقديرات.

يبلغ عدد القوى العاملة في مصر حوالي ٢٨ مليونًا بمن فيهم أولئك الذين يخدمون في الجيش والعاطلين عن العمل، مما يعني أن عدد الذين يعملون بالفعل خارج الجيش حوالي ٢٤ مليونًا. لذلك فإن القوات المسلحة تمثل بشكل مباشر وغير مباشر حوالي ٨٪ من جميع الوظائف في البلاد، بالإضافة إلى توظيف مدني حكومي يبلغ ٧ ملايين يمثلون حوالي ٣٠ ٪ أخرى من الموظفين في البلد. وخلاصة القول إن الحكومة توفر حوالي وظيفتين من كل خمس وظائف في مصر، وهي مصدر نفوذ مادي هائل على السكان، خاصة بالنظر إلى التأثير المضاعف للمعالين الذين يرعاهم كل موظف. وبالتالي فإن الحكومة التي يسيطر عليها الجيش تتحكم حرفيا بمصير ما لا يقل عن نصف السكان ويوجد حوالي ٩٠ مليون مواطن مقيمون في مصر. لا بد أن يفكر أولئك المنخرطين في مثل هذه التبعية مليًّا إذا عزموا على اتخاذ خطوات واضحة وملموسة ضد الحكم العسكري. وباختصار فإن القوة الناعمة للجيش توفر تبريرًا فكريا وماديًّا وأسس لحكمه.

لكن تظل القوة الصلبة للقوات المسلحة هي التي تحميها ضد المنافسين المحتملين، كما رأينا في حالة كل من السادات ومبارك ومرسي، فجميعهم رغبوا بشكل واضح في إخضاع الجيش، وفي حالة السادات سعى بنشاط لإخضاع الجيش لنفسه لكنه فشل في نهاية المطاف. لقد سُفكَت الدماء في هذه الصراعات في عدة مناسبات، مثلما حدث في الشوارع عندما واجه الجيش تحديات من المتظاهرين المُضرِبين والطلاب الناشطين، وواجه أي شخص منذ عام ١٩٥٢ سعى بجدية لتحديها.

تم تعزيز القوة الصلبة التي يمكن نشرها ضد المنافسين المحتملين من داخل الدولة أو من المجتمع المدني بشكل مطرد منذ عهد عبدالناصر. بعد السلام مع إسرائيل اعتبر الجيش أنه لم يعد هناك عدو يدافع عن البلد ضده، لذا فقد رسخ نفسه بتوسيع القوة الناعمة والصلبة التي يحكم ويدير بها البلاد الآن بشكل مباشر. لم تقترب انتفاضة ٢٠١١ من طرد الجيش. وفي الواقع إن طبيعتها الإصلاحية قصرتها على المطالبة بإقصاء مبارك بدلًا من إزاحة الدولة العميقة بأكملها. لو كان إخضاع القوات العسكرية والأمنية للسيطرة المدنية هو هدف المتظاهرين، لربما عانت مصر من حرب أهلية، وربما انقسام عسكري كما حدث في ليبيا واليمن وسوريا. لكن المزيج الحالي من تأثير القوة الناعمة المدعومة بالتهديد باستخدام القوة يكفي لردع جميع المعارضين للحكم العسكري باستثناء أشد المعارضين.

الآثار المترتبة على المؤسسات والمنظمات المدنية

إن نقيض الحكم العسكري القوي هو المؤسسات والمنظمات المدنية الضعيفة. إن مفهوم الدولة العميقة يعني ضمنًا أن الظاهر منها ليس إلا بنية سطحية تفتقر إلى الأسس الاجتماعية والاقتصادية وليست لها سلطة حقيقية لصنع القرار. هذا هو الحال مع مؤسسات الحكم الاسمية في مصر، بما في ذلك البرلمان والنظام القانوني والقضائي والحكم المحلي وغيرها من عناصر السلطة التنفيذية التي تقع خارج الدولة العميقة، وهي عناصر السلطة التنفيذية التي لا تستخدمها الأجهزة العسكرية والأمنية لفرض إرادتها. تمتلك الأجهزة العسكرية و/ أو الأمنية/ المخابرات على سبيل المثال، القرار الفعلي على العديد من الوزارات، محددة من يحصل على ماذا ومتى وكيف من عملاء تلك الوزارة، سواء كانوا المزارعين فيما يتعلق بوزارة الزراعة، الطلاب في حالة وزارة التعليم العالي, أو رجال الأعمال في وزارة الاستثمار. وباختصار فقد جرى إضعاف الدولة المدنية من قبل الجيش وأجهزة الأمن / المخابرات، وأصبح دورها يقتصر بشكل أكبر على أداء الوظائف الروتينية ودفع الرواتب، وليس لحكم الشعب فعليًا.

تعاني منظمات المجتمع المدني والسياسي من مشاكل عديدة متداخلة. أولًا تتعرض لقمع شديد من طرف الدولة العميقة. فالحريات الأساسية لعملها الفعال محدودة او مسلوبة كليًا من قبل الأجهزة العسكرية والأمنية، وتعمل على نحو منفتح أو من خلال امتدادات الدولة العميقة، مثل نظام المحاكم[55].

ثانيًا كما أشرنا للتو، فإن الدولة المدنية شكلية وضعيفة للغاية وخاضعة بشكل يمنعها من توفير القواعد وقنوات التأثير، والحماية الدستورية والقانونية، أو أي موارد مهمة لمنظمات المجتمع المدني و/أو السياسي التي يمكن من خلالها تطوير قدراتها وبالتالي تحدي الجيش.

ثالثًا: نظرا لأن القطاع الخاص يفتقر إلى الاستقلال الذاتي عن الدولة العميقة، فإن رأس المال يفتقر إلى القوة الهيكلية التي تمثل شرطا أساسيا للموارد المادية المستقلة عن الحكومة والمطلوبة لمنظمات المجتمع المدني والسياسي المستقلة[56].

---

55 - للاطلاع على عدة تقارير عن العلاقات المدنية - العسكرية المعاصرة في مصر تتناول الطرق والوسائل التي يستخدمها الجيش لتخويف القوى السياسية المدنية، انظر:

'Security sector Governance in Egypt: Civil-Military relations in focus', draft research Papers, Presented at conference in Montreux, Switzerland (April 2–4, 2014), Geneva democratic Center for Control of the armed forces.

56- حول أهمية القوة الهيكلية لرأس المال بالنسبة للمجتمع المدني، انظر:

Clement h. henry and Robert Springborg, Globalization and the Politics of Development in the Middle East (Cambridge: Cambridge university Press, 2010), 89–93, 103–8.

وأخيرًا، فإن البنية الاجتماعية في مصر تنقسم بشكل حاد إلى ثلاث طبقات، تُشكِل طبقة الفقراء والفقراء للغاية حوالي ثلاثة أرباع السكان، بينما الطبقة الوسطى راكدة وتوقفت عن التوسع منذ حوالي عقدين من الزمان[57]. أما طبقة الأغنياء والأثرياء فهي تضم العديد من رجال الأعمال الأكثر ثراء في أفريقيا والعالم[58].

إن اجتياز هذه الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية العميقة لبناء منظمات سياسية شاملة أمر صعب للغاية. إن عملية تعبئة الأغلبية المعدومة وشبه المعدومة - وهو شرط أساسي للتغيير السياسي والاجتماعي - تُقابل بمعارضة الطبقة الوسطى الخائفة والمضطربة، ناهيك عن ردعها من شبكات المستفيدين من الجهات الفاعلة القوية التي تمتلك موارد عامة وخاصة ممتدة إلى تلك الطبقات الدنيا.

حتى جماعة الإخوان المسلمين المنظمة الأكبر والأكثر تماسكا في المجتمع السياسي للبلاد، لم تمتد جذورها الراسخة في الطبقة الوسطى إلى الطبقات الدنيا بعمق. علاوة على ذلك، تعكس أسباب القوة المستمرة لتلك المنظمة القيود التي يواجهها المجتمع المدني والسياسي الفعلي. يرجع صمود جماعة الإخوان إلى طبيعتها الداخلية والدينية الأصيلة، والتي تستثنيها بحكم تعريفها من اعتبارها منظمة مجتمع مدني أو سياسي[59].

في ظل غياب العلاقات الاجتماعية والشبكات المحلية والاقتصادية التي تجمع الإخوان في قولب واحد متجانس، والمُعزَزَة من خلال العلاقات مع الجمعيات الإسلامية، لا يمكن لأي منظمة مجتمع مدني أو سياسي أن تصمد أمام الضغط الذي تمارسه الدولة العميقة. وبالفعل باستثناء جماعة الاخوان المسلمين، منذ قيام الجمهورية الأولى لم تتمكن أي منظمة ذات تأثير سياسي كبير من الصمود.

الدعم الخارجي للجيش

57- بخصوص الطبقة المتوسطة انظر:
Ishac Diwan, 'understanding revolution in the Middle east: the Central role of the Middle Class', Working Paper 726 (Cairo: economic research forum, 2012).

58- 'African Billionaires 2015', Forbes, March 2, 2015, 'Egypt's 16 richest Men', Daily News Egypt, January 19, 2014.
للاطلاع على تحليل عن عدم المساواة في مصر يشير إلى أنها أكثر عمقًا مما تم ذكره سابقًا عبر البيانات المقدمة من الحكومة المصرية والبنك الدولي، انظر:
Facundo Alvaredo and Thomas Piketty, 'Measuring top incomes and inequality in the Middle East: data limitations and illustrations with the Case of Egypt', Working Paper 832 (Cairo: economic research forum, May 2014).

59- لتحليل جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة شبه دينية، انظر:
Hazem Kandil, Inside the Brotherhood (Cambridge: Polity, 2015).
من أجل نقد التنظيمات الإسلامية باعتبارها فشلت في تلبية المعايير التعريفية لمنظمات المجتمع المدني أو السياسي، انظر:
Sami Zubaida, 'Islam, the state and democracy: Contrasting Conceptions of society in Egypt', in Middle East Report 179 (Washington, d.C.: Middle east research and information Project).

إن الخلل الداخلي بين الجيش والحياة السياسية المدنية يعززه الدعم الخارجي للجيش. قبعت على رأس الداعمين القوى العظمى أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وتشمل أيضا كل من البريطانيين والفرنسيين، بالإضافة إلى الصاعدين الإقليميين مثل المملكة العربية السعودية وإسرائيل، أُعتبِر الجيش دون استثناء الحليف المفضل في البلاد، والعنصر الرئيس الذي يجب أن يزرع به النفوذ والذي تخصص له الموارد الرئيسية.

استغل ناصر المتنافسين في الحرب الباردة لزيادة الدعم له وللجيش، تماما مثلما استخدم السيسي الحرب على الإرهاب لتحقيق نفس الغايات. وفي الفترة الممتدة لعقد من الزمن بين نهاية الحرب الباردة وبدء الحرب على الإرهاب، كانت الولايات المتحدة المهيمنة آنذاك تغازل لتعزيز الديمقراطية في مصر كما في أي مكان آخر. ويَعتبِر جايسون براونلي أن تلك كانت مجرد مغازلة، وأن الزواج الحقيقي الرابط بين واشنطن والقاهرة كان مبنيًّا على المخاوف الأمنية ودعم الجيش المصري[60].

أصبحت إسرائيل العدو القديم لمصر، في ظل حكم السيسي من أقوى وأكثر المدافعين عنه فاعلية في واشنطن، حيث تضغط على الكونغرس ضد حظر شحنات الأسلحة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان. يصطف الفرنسيون والروس والصينيون وغيرهم لبيع الأسلحة للقاهرة بأسعار مخفضة أو للتخلي عنها بالمجان، لتعزيز النفوذ على السيسي وجيشه، وبالتالي ردع الإرهاب، ووقف الهجرة غير الشرعية، وتوفير فرص اقتصادية مواتية و/ أو تسهيل طموحاتهم الإقليمية.

لقد اختارت جميع الجهات الخارجية المهمة التغاضي عن انتهاكات الجيش لحقوق الإنسان وازدراء الديمقراطية، باستثناء تركيا التي لها مصالحها وحساباتها الخاصة في الوقت الحالي بناءً على دعمها للإخوان المسلمين. وفضَّل بعض الداعمين تقديم مساعدة للجيش بدلا من دعم المجتمع المدني المصري لإرساء الديمقراطية والحكم الرشيد على نطاق أوسع. فلكل منها مصالحها الاستراتيجية وحساباتها التي يعتقدون أنها ستخدم بشكل أفضل من قبل جيش "قوي" ، وليس حكومة مدنية "ضعيفة" في مصر.

وأشارت وثيقة من وزارة الخارجية البريطانية في٣ ديسمبر١٩٥١ إلى أن هذا التوجه يتسم بالثبات وغير صحيح على حد سواء، وذكرت أن التفضيلات البريطانية الأمريكية المشتركة كانت لـ "\حكومة استبدادية

60- Jason Brownlee, Democracy Prevention: The Politics of the U.S.-Egyptian Alliance (Cambridge: Cambridge university Press, 2012).

صريحة تتسم على حد سواء بالقسوة والكفاءة، وأنهم بحاجة إلى مصطفى كمال آخر، على الرغم من أن المصريين ليسوا أتراكًا[61]. وكما تبين فقد حصل البريطانيون والأمريكيون على رغبتهم، بالرغم من عواقبها السلبية الواضحة على مصالحهم وعلى مصر، لكنها لا تزال بمثابة أساس علاقاتهما الثنائية مع مصر.

العواقب ومستقبل الحكم العسكري

كانت لتجربة مصر الملفتة للانتباه وربما الفريدة من نوعها مع الحكم العسكري المكثف والمطول، عواقب مدمرة للاقتصاد السياسي في البلاد. التكاليف الاقتصادية لا تقتصر على التأثير المالي فحسب، بل تشمل أيضًا التكاليف غير المباشرة وتكاليف الفرص البديلة كذلك. لقد تعرض الاستثمار المحلي والأجنبي إلى مزاحمة بسبب هيمنة مشاريع الجيش على الاقتصاد[62]. وتغلغل الفساد في حكومة واقتصاد البلاد، وتركزت أشكاله الأكثر كلفة على المشتريات العسكرية، وفرض السيطرة من قبل الجيش على القطاعات الرئيسية وأبرزها قطاع الطاقة. صُنفت مصر في عام ٢٠١٥ مع عدد من دول الشرق الأوسط بناء على "مؤشر الشفافية الدولية لمكافحة الفساد الحكومي" أنها من أكثر الدول عرضة للفساد الناجم عن جيشها مقارنة بباقي الدول ١٥١ الأخرى المصنفة[63].

أدى تقويض حكم القانون إلى قدر كبير من التدخلات العسكرية في النظام القانوني/ القضائي مما جعل مستوى مصر في "مؤشر إنفاذ العقود الخاص بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال التابع للبنك الدولي" أدنى في التدابير الستة التي يتكون منها المؤشر، حيث تحتل مصر المرتبة ١٥٢ من أصل ١٨٩ دولة. ويلعب هذا المؤشر دورًا مهمًّا في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تباطأ إلى مستوى ضئيل في ظل السيسي، حيث لم يكن سابقًا بشكل كبير خارج قطاعي الطاقة والعقارات[64].

---

61 Kandil, Soldiers, Spies, and Statesmen, 23–4.

62 Ahmed Morsy,'the Military Crowds out Civilian Business in Egypt'(Washington, D.C.: Carnegie endowment for international Peace, June 24, 2014).

63 Transparency international, Government defense anti-Corruption index, Regional Results: Middle East and North Africa (2015).

للحصول على تقارير حول التحريف المنهجي للمعلومات المالية من قبل الجيش والحكومة المصرية، انظر

Shawn Pine, 'Egypt's true defence expenditures—2.7 or 14 Billion dollars?' (Tel Aviv: Ariel Center for Policy research, 1997); and Nizar Manek and Jeremy Hodge, 'opening the Black Box of Egypt's slush funds', Africa Confidential, May 29, 2015.

64 - بالنسبة لنتائج مصر في مؤشر تيسير ممارسة الأعمال وتقييم أهميتها، انظر:

Dina Abaza, 'Egypt ranks 112th in World Bank's annual doing Business report', Ahram Online, October 29, 2014.

سوء تخصيص الموارد الناتج عن اتخاذ قرارات ذات دوافع سياسية من قبل القيادة العليا لم يتغير منذ عهد ناصر. تمتد سلسلة المشاريع الاقتصادية المكلفة غير ذات المردود الاقتصادي، والتي بدأت في عام ١٩٥٣ بمخطط استصلاح منطقة التحرير في عهد عبد الناصر وتستمر دون انقطاع إلى العديد من المشاريع التي تتسم بالفخامة وضخامة التكاليف في عهد السيسي، وربما مثل العديد من أسلافهم، يتم التخلي عن تلك المشاريع في نهاية المطاف، مثل العاصمة الجديدة في البرازيل، حيث وعدوا باستصلاح مليون فدان، ومجموعة من مشاريع البناء التي سيتم تنفيذها من قبل الجيش. أصبحت السياحة والتحويلات تلعب أدوارًا أكثر أهمية في ميزان المدفوعات والعمالة، نظرًا لأن أداء قطاعات الاقتصاد الأخرى مثل النفط والغاز والصناعة التحويلية ضعيف إلى حد كبير بسبب سوء الإدارة والفساد الناتج عن الحكم العسكري. أدى انقلاب الجيش عام ٢٠١٣ وسوء التعامل مع شبه التمرد المتمركز في سيناء إلى انخفاض إيرادات السياحة بما يصل إلى ثلاثة أرباع مثيلاتها في عام ٢٠١٠، في حين أن إيرادات التحويلات راكدة بسبب الظروف الاقتصادية العالمية وخاصة الإقليمية، ناهيك عن تراجع مصر في القدرة التنافسية للموارد البشرية[65].

وهكذا قادت الحكومة العسكرية منذ ناصر مصر بثبات نحو الهاوية الاقتصادية، حيث تسارعت وتيرة تلك المسيرة بشكل كبير تحت قيادة السيسي. بعد أن قوض أي قواعد باقية للمجتمعات المدنية والسياسية بينما قمع حتى مظاهرها الضعيفة، ومنع الجيش أي خيارات مدنية قابلة للحياة من الظهور خوفا من إجباره على التنازل أو تسليم السلطة. ويبدو أنه على الرغم من سجل الجيش الحافل بالفشل الواضح في حكم مصر، فإن الجيش مصمم على الاستمرار ما لم يتمزق عن طريق معارضة داخلية من المؤسسة نفسها أو عبر صراعات بينه وبين أطراف أخرى من الدولة العميقة، أو أن تعم فوضى واسعة النطاق ويحدث انهيار للنظام. يجب أن يكون واضحًا تمامًا بعد أكثر من ٦٠ عامًا من سوء الحكم العسكري، أن الجيش سيقاوم كل الجهود لفرض السيطرة المدنية عليه، وأنه لن يقوم أي داعم خارجي قوي بتحميل نفسه ثقل عبء هذه المهمة. باختصار يبدو أن مصر محكوم عليها بالعمل في ظل الحكم العسكري، ربما ببساطة حتى الانهيار.

---

65 - بالنسبة لتراجع صناعة السياحة، انظر:
Dina Ezzat, 'Perception and reality on tourism', al Ahram Weekly, 1291, April 14, 2016.
في عام 2015، نمت التحويلات العالمية بنسبة 0.4٪ فقط، وهو أدنى معدل نمو منذ 2008-2009 وثاني أقل معدل منذ بدء عصر العولمة في أواخر الثمانينيات. وقد انخفضت التحويلات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2015 بنسبة 0.9٪، وهو أكبر انخفاض في أي منطقة ناشئة، مع تحديد البنك الدولي لمصر على أنها تعاني من انخفاض حاد بشكل خاص. "ارتفعت التحويلات إلى البلدان النامية بشكل طفيف في عام 2015"، انظر: (Washington, d.C.: World Bank, April 13, 2016).
(ارتفعت تحويلات المصريين بالخارج لتبلغ 29 مليار دولار في عام 2019، المترجم).

روبرت سبرنجبورج، 2017.